الفرع المصري للتنظيم يدعو أنصاره لمهاجمة القضاة

الأمن المصري يصفي 8 من «داعش سيناء» ويعتقل 18

عناصر داعش في سيناء بلباس ورايات التنظيم

القاهرة – «وكالات»: أعلنت مصادر مصرية مقتل 8 من «أنصار بيت المقدس» والمعروفة بداعش سيناء، وإصابة 3 آخرين في اشتباكات مع قوات الأمن بشمال سيناء.

وقالت إن اشتباكات اندلعت بين قوات الأمن وعناصر بيت المقدس بمنطقة حي العبور في جنوب العريش ومنطقة السكاسكة شرق المدينة أسفرت عن مقتل 8 عناصر وإصابة 3 آخرين، كما تمكنت قوات الأمن من إلقاء القبض على عدد من المشتبه بهم بينهم 7 أشخاص مطلوبين أمنيا على خلفية الهجمات التي تعرضت لها أقسام الشرطة والكمائن والمنشآت الأمنية وأفراد الشرطة بالعريش.

من جانب آخر، أكد مصدر أمني مصري لـ«العربية.نت» أن قوات الجيش مدعومة بعناصر من الشرطة شنت حملة موسعة استهدفت بعض البؤر الإرهابية بجنوب الشيخ زويد، وتمكنت من اعتقال وضبط 18 تكفيريا من المتورطين في استهداف قوات الجيش والشرطة، و5 عناصر مطلوبة قضائيا، كما تم تدمير 16 بؤرة إرهابية تستخدم ماوى للعناصر الإرهابية، وحرق وتدمير 4 سيارات و12 دراجة بخارية.

وفي سياق متصل، أكد العميد محمد سمير، المتحدث العسكري، أن حيوانا ضالا وراء انفجار لغم بشمال سيناء، نافيا ما تناولته بعض وسائل الإعلام المصرية عن مقتل عنصرين إرهابيين إثر انفجار لغم أرضي ضمن حقل الألغام المحيط بأحد الأكمنة الأمنية في شمال سيناء أثناء محاولتهما اختراق الكمين.

وأضاف أن الانفجار نتج عن عبث أحد الحيوانات الضالة بلغم أرضي في محيط تأمين الكمين، ولم يسفر عن مقتل أي عناصر إرهابية في الانفجار.

من جهة أخرى بث الفرع المصري لتنظيم الدولة الإسلامية الذي يطلق على نفسه اسم «ولاية سيناء» تسجيلا صوتيا ليل الاربعاء الخميس يدعو أنصاره الى مهاجمة القضاة في مصر بعد ايام من اعدام ستة متهمين اسلاميين منسوبين للتنظيم متوعدا بالثأر لهم.

وجاء نشر التسجيل على موقع تويتر بعد خمسة ايام من مقتل قاضيين وناشب عام في هجوم مسلح في مدينة العريش في شمال سيناء معقل الجماعات الجهادية المتشددة التي تنشط ضد قوات الامن المصري، ومع تزايد احكام الاعدام ضد المتهمين الاسلاميين المحبوسين اخيرا.

وفي تسجيل صوتي بعنوان «مواساة ورسائل» بثه التنظيم على موقع تويتر قال التنظيم «اما وانكم قد قتلتم اخواننا... والله لناخذ بثار اخواننا وامثالهم من الطائفة التي قضت بالحكم والطائفة التي نفذته»، في اشارة لتنفيذ حكم الاعدام في 6 متهمين منسوبين للتنظيم في القضية المعروفة في مصر باسم «خلية عرب شركس».

وقال التنظيم في التسجيل «لا اقل من ان ننغص على الطواغيت الذين اسروا اخواننا حياتهم.. لا تتركونهم يامنون واخوانكم في الاسر قابعون. لا تتركونهم ينعمون واخوانكم في الاسر يعذبون».

ودعا الفرع المصري لتنظيم الدولة الاسلامية انصاره الى ملاحقة القضاة بقوله «دسوا لهم السم في الطعام .. ترصدوا لهم عند بيوتهم وفي طرقاتهم .. دمروا لهم سياراتهم تعلموا تفجيرها لتفجروها ان استطعتم. ان عرفت بيوتهم فافسدوا عليهم حياتهم».

وكان تنظيم انصار بيت المقدس الجهادي قد بايع تنظيم الدولة الاسلامية الذي يسيطر على مساحات واسعة في العراق وسوريا واطلق على نفسه «ولاية سيناء».

ويتبنى هذا التنظيم معظم الهجمات الدامية ضد قوات الامن المصري في شبه جزيرة سيناء المضطربة امنيا منذ اطاحة الجيش الرئيس الاسلامي في تموز/يوليو 2013.

والسبت الفائت، قتل قاضيان ونائب عام بالرصاص في مدينة العريش كبرى مدن شمال سيناء بعد ان اطلق المسلحون النار على سيارة تقل ستة قضاة قادمة من مدينة الاسماعيلية لحضور جلسات استماع في العريش، بحسب مسؤول في الشرطة.

وهو الاعتداء الاول الذي يستهدف قضاة في شبه جزيرة سيناء. وجاء بعد ساعات على صدور حكم بالاعدام على مرسي فضلا عن اكثر من مئة متهم في قضية الهرب من السجون خلال ثورة 25 يناير في العام 2011.

وفي اليوم التالي، اعلنت السلطات المصرية تنفيذ حكم الاعدام شنقا بحق ستة اسلاميين ادانتهم محكمة عسكرية بقتل جنود في هجمات بعد بضعة اشهر من عزل الجيش مرسي في يوليو 2013. وقد ثبتت محكمة عسكرية الحكم في مارس الماضي.

وكان المدعون العامون اكدوا انذاك ان المتهمين اعضاء في تنظيم بيت المقدس وانهم نفذوا عدة هجمات ضد الامن عقب الاطاحة بمرسي.

ويقول القضاة في مصر انهم مستقلون عن السلطة التنفيذية ولا يضعون السياسة في اعتبارهم اثناء نظر القضايا لكن المعارضين الاسلاميين والعلمانيين يتهمون القضاء بانه «مُسيس» ويستخدم «كاداة قمع» ضد المعارضة.

واصدر القضاء المصري مئات من احكام جماعية وسريعة بالاعدام ضد متهمين اسلاميين من جماعة الاخوان المسلمين التي صنفتها الحكومة «تنظيما ارهابيا»، كما صدرت احكام عديدة بالسجن المشدد ضد مئات اخرين. والغت محكمة النقض المصرية عشرات من احكام الاعدام هذه.

واعتبرت الامم المتحدة احكام الاعدام الجماعية والسريعة بانها «غير مسبوقة في التاريخ الحديث» للعالم.

وفي 3 مارس الفائت، قتل مدنيان واصيب تسعة اخرون في انفجار قنبلة موضوعة تحت سيارة امام دار القضاء العالي المقر الرئيسي لمكتب النائب العام المصري وعدد اخر من الهيئات القضائية.

وفي 10 مايو الماضي، اصيب اربعة مارة بجروح طفيفة عند انفجار ثلاث عبوات امام منزل قاض في القاهرة كان حكم بالاعدام على 12 متهما في قضية قتل شرطي في 2013.

دعاوى ضد الخارجية المصرية لرفضها تجديد جوازات سفر معارضين

هريدي: منع تجديد جواز السفر يرجع لأسباب قانونية والأمر راجع للجهات المعنية وليس لوزارة الخارجية

أيمن نور رئيس حزب غد الثورة أول من أقام دعوى قضائية ضد وزارة الخارجية المصرية لرفضها تجديد جوازه

القاهرة – «وكالات»: ظاهرة جديدة طفت على السطح في مصر خلال الأيام القليلة الماضية وهي رفض سفارات مصر في الخارج تجديد جوازات سفر بعض القيادات المعارضة الهاربة للخارج والمتهمين في قضايا قتل وعنف وتحريض سواء من قيادات الإخوان أو ما يسمى المجلس الثوري المصري في الخارج.

وفسرت قيادات الإخوان لجوء مصر لهذه الطريقة باعتبارها حيلة جديدة لإعادة الهاربين والمحرضين على القتل والعنف إلى مصر ومحاكمتهم على أراضيها أو بقائهم في الخارج بدون وثائق ثبوتية تتيح لهم حرية التنقل أو حصولهم على جنسيات أخرى مما يسهل على الحكومة المصرية إسقاط جنسياتهم.

البداية كانت مع أيمن نور رئيس حزب غد الثورة والمقيم خارج مصر حيث أقام دعوى قضائية ضد وزارة الخارجية المصرية يتهمها بالتعنت معه ورفضها تجديد جواز سفره لأسباب سياسية.

وقال نور إنه أقام دعوى قضائية عاجل- أمام قضاء مجلس الدولة المصري، قيدت برقم 53452 لسنة 69 قضائية، ضد وزير الخارجية المصري، لإلزامه بتنفيذ أحكام القانون وتجديد جواز سفره وفقاً للاشتراطات الطبيعية، والقانونية، وإعمالاً لحقوقه الدستورية في التنقل، والعودة لبلاده في الوقت الذي يحدده. . وأكد نور أن هذا الحق ثابت في الدستور، ولم يتم الاعتداء عليه حتى في زمن الرئيس عبد الناصر، وأن أحكام المحكمة الدستورية، أعدمت نصوصا كانت تمس هذا الحق. وآخرها حكم صادر عن المحكمة الدستورية عام 2000 بعضوية المستشار عدلي منصور.

وكان نور قد تقدم أيضاً بمذكرة لرئيس المجلس القومي لحقوق الأنسان محمد فائق بهذا الخصوص اعمالا لنص المادة 99 من الدستور الحالي.

وأشار نور لقيامه بالتنسيق مع عدد كبير من الحقوقيين القانونيين المصريين لمواجهة هذا الاعتداء على الحقوق الدستورية نافيا تقدمه بأي طلب للجوء السياسي لأي دولة، أو حصوله على أي جنسية أخرى، مشددا انه سيحصل على حقه في وثيقة سفر تحمل جنسيته بالطريقة القانونية محلياً أو دولياً.

وكانت القنصلية المصرية في لبنان قد رفضت -وفق تصريحات نور تنفيذ أعمال أحكام المادة السابعة، والعاشرة من قانون جواز السفر رقم 97 لسنة 1959 بدعوى استطلاع رأى الجهات الأمنية وهو ما سبق وأن قضت المحكمة الدستورية العليا بشأنه في 4 نوفمبر 2000 في القضية رقم 243 لسنة 21 قضائية.

على الجانب الآخر وجه عادل السامولي رئيس المجلس السياسي للمعارضة المصرية رسالة حادة إلى وزير الخارجية المصري سامح شكري بسبب امتناع السفارة المصرية بالمملكة المغربية عن تمديد واستخراج جواز سفر جديد له.

ووجه السامولي شكوى إلى وزير الخارجية بوصفه صاحب الاختصاص ضد السفارة المصرية بالرباط بالمغرب، مؤكداً أن الخصومة السياسية لا تملك سلب الحق الأصيل لمن يتمتع بالجنسية المصرية في حيازته لوثائقه الشخصية التي تمكنه من التنقل و السفر وإثبات هويته ومصريته أينما وجد.

السفير حسين هريدي مساعد وزير الداخلية المصري السابق يؤكد لـ«العربية.نت» أن السفارات المصرية لا ترفض تجديد أي جواز سفر لأي مصري مقيم في الخارج متى تقدم بطلب لذلك ولكنها ترسل للجهة المختصة وهي وزارة الخارجية في القاهرة والتي بدورها تستعلم عن صاحب تجديد الجواز من الجهات المعنية وتطلب الرأي فيه فقد يكون هذا الشخص مدانا في قضايا تمس امن البلاد او غيره وفي حالة وصول موافقة الوزارة يتم تجديد الجواز اما في حالة الرفض فيتم منح صاحب الجواز وثيقة سفر تتيح له السفر لمصر أو أي دولة في العالم لحين حل مشكلته مع الجهات المعنية.

وقال إن منع تجديد جواز السفر قد يرجع لأسباب قانونية كان يكون صاحب الجواز هاربا من التجنيد مثلا وفي كل الأحوال فهذا الأمر راجع للجهات المعنية في مصر وليس لوزارة الخارجية.

وأوضح أن السفارات والقنصليات تقوم فقط بتجميع الأوراق المطلوبة وتحصل الرسوم والتي تحددها الوزارة المعنية بالخدمة المطلوبة ويتم تحويل كل ذلك للجهة المعنية بمصر، ومسؤولية الخارجية تقتصر فقط على تقديم المعاملة أما التاخير أو رفض أداء أي خدمة فلا يعود إلى السفارة أو القنصلية. مشيرا الى أن السفارات لا تقوم من تلقاء نفسها بتجديد الجوازات وإنما تقوم بذلك مصلحة الجوازات والجنسية التابعة لوزارة الداخلية في القاهرة.

وعن الأسباب التي تلجأ إليها السلطات المصرية لمنع تجديد جواز السفر قال مصدر أمني لـ«العربية.نت» إنه لا توجد اسباب عامة فالدستور منح الحق لجميع المصريين في التنقل والسفر وبالتالي الحق في الحصول على وثائق ثبوتية تثبت هويتهم وتمكنهم من السفر لكن ما حدث في حالتي أيمن نور والسامولي هي حالات استثنائية وفردية.

دار الإفتاء المصرية: فتاوى إهدار دم القضاة لا علاقة لها بعلم الفتوى وشروطه

القاهرة/ وكالات: أكد مرصد الفتاوى التابع لدار الإفتاء المصرية أن فتوى إهدار الدم التي أطلقها تنظيم داعش سيناء ضد القضاة ورجال النيابة العامة أداة قديمة استخدمتها جماعات العنف من قبل ولم ولن تؤتي أي نتائج لهذه الجماعات الضالة بل على النقيض تماما زاد من تصميم البلاد والعباد على القضاء على الإرهاب ودحره بقوة القانون.

وقال إن فتاوى إهدار الدم التي انتشرت مؤخرا على لسان بعض المنتمين للتنظيمات الإرهابية ترتبط بأيديولوجية تلك التنظيمات ولا علاقة لها بعلم الفتوى وشروطه ومقاصده محذرا من خطورة تسييس الفتوى وتوظيفها لخدمة أغراض الجماعات والتيارات المتطرفة وتنفيذ أجندتها الخاصة.

ودعا المرصد إلى مواجهة الفتاوى التكفيرية التي طفت على السطح، والتي خرجت من سياق الفتوى ودخلت حيز الدعوة إلى القتل، حيث ارتبط كثير منها بالتوجه السياسي أو الالتزام بالتنظيم والفكر الحزبي أكثر من ارتباطها بأصول علم الفتوى وشروطه ومقاصده بل تدعو هذه الآراء الضالة إلى التكفير والتخريب والتدمير والتخوين، بعكس ما جاءت به الشريعة الإسلامية السمحاء التي تنادي بالحفاظ على المقاصد الخمسة من دين ونفس وعقل ونسل ومال.

ولفت المرصد إلى أن الكثير ممن يفتون اليوم بوجوب قتل رجال القضاء المصري كانوا في طليعة من أشاد بالقضاء ورجاله في مواقف كثيرة، بل كانوا يرفضون أي تعليق على أحكام القضاء باعتباره عنوان العدالة والحق، إلا أن مصالحهم الشخصية، وأجنداتهم الخاصة أملت عليهم الطعن في القضاء والهجوم عليه وصولا إلى إهدار دماء رجال القضاء بشكل عام، والإفتاء بوجوب قتلهم.

وشدد المرصد على أن الإسلام حرم سفك الدماء وجعله أشد حرمة من بيت الله الحرام، والإسلام يوجب على المسلم الحفاظ على وحدة الصف المصري لبناء المجتمع والدولة الحديثة، عملا بقوله تعالى «واعتصموا بحبل الله جميعا ولا تفرقوا» محذرًا من الفرقة والتنازع بين أبناء الوطن الواحد، مما يؤدي بنا إلى الخسارة والفشل مصدقا لقوله تعالى ولا تنازعوا فتفشلوا وتذهب ريحكم.

وأكد المرصد أن هذه الأقاويل الضالة إرهابية بالدرجة الأولى وتهدف للنيل من القضاء المصري وإرهاب القضاة للتأثير عليهم في نظر القضايا المطروحة أمام العدالة، وهي فتاوى قديمة متجددة استخدمتها الكثير من الجماعات التكفيرية في مراحل سابقة ولم تؤت ثمارها، ولم تنجح في التأثير على رجال القضاء.

وأوضح المرصد أن الفتوى لها مكانة خاصة في المجتمع المسلم ولها أثرها البالغ في تسيير حال المجتمعات، فالدين في المجتمع الإسلامي حياة الشعوب، والمسلم حريص على الاستفتاء في أدق تفاصيل دينه وحياته يتحرى بذلك الحلال والحرام، ويتوخى الحذر ويسعى إلى الطمأنينة في أمور دينه فيركن إلى علماء الأمة الثقات في جهات الفتوى المعتمدة ليستلهم منهم الصواب ويتجنب المعاصي والآثام، لذا ينبغي دائما أن تظل الفتوى بعيدة كل البعد عن التسييس والتكفير والتفجير، ويجب مواجهة كافة الفتاوى التكفيرية والمتطرفة التي توظف الفتوى في خدمة المصالح الخاصة.

وكان قيادي بجماعة ولاية سيناء المرتبطة بتنظيم داعش قد دعا في تسجيل على الإنترنت أتباع الجماعة إلى مهاجمة القضاة في مصر.

وجاء نشر التسجيل على موقع مرتبط بالمتشددين بعد مقتل ثلاثة قضاة يوم السبت في هجوم على حافلة صغيرة في مدينة العريش عاصمة محافظة شمال سيناء

الأزهر الشريف: أنقذوا آثار تدمر

القاهرة/ وكالات: أعرب الأزهر الشريف عن بالغ قلقه من سيطرة تنظيم داعش على مدينة تدمر الأثرية في سوريا، وطالب المجتمع الدولي بسرعة التحرك والقيام بدوره للحيلولة دون قيام عناصر تنظيم داعش الإرهابي بطمس المعالم الحضارية والأثرية بالمدينة مثلما فعلوا في مواقع أثرية مماثلة في المناطق التي خضعت لنفوذهم في العراق وسوريا وليبيا.

وأكد الأزهر في بيان صحافي له، أمس الخميس، أن الدفاع عن المناطق الأثرية من النهب والسلب والدمار هي معركة الإنسانية بأكملها، حيث يجب أن تتكاتف الجهود من أجل حماية المدينة التي تعد أحد أهم وأقدم المواقع الأثرية في الشرق الأوسط من المصير المظلم الذي ينتظرها على يد داعش.

وشدد على أن تدمير التراث الإنساني والحضاري أمر محرم شرعا، وكذلك التعامل بالتهريب والبيع والشراء في الآثار المنهوبة، وهو ما تقوم به هذه الجماعات المتطرفة لتمويل عملياتها الإرهابية.

وأشار الأزهر إلى أن تدمير داعش وغيرها من التنظيمات الإرهابية للآثار هو تنفيذ لأجندة استعمارية تهدف لإفراغ أوطاننا العربية والإسلامية من مكوناتها التراثية والثقافية والتاريخية.

مصر.. حكم قضائي يلزم الحكومة بحجب المواقع الإباحية

حراسة مشددة على إحدى البنايات

قضت محكمة القضاء الإداري في مصر، برئاسة المستشار يحيى دكروري نائب رئيس مجلس الدولة، بإلزام رئيس مجلس الوزراء باتخاذ ما يلزم لحجب المواقع الإباحية داخل مصر.

وجاء في الدعوى التي أقامها المحامي نزار غراب، أن الشريعة الإسلامية بنصوص القرآن الكريم وجميع الشرائع السماوية «جاءت لتسمو بالإنسان إلى مستوى كرامته المنشودة، وأن المواقع التي تنشر الرذيلة لا زالت مستمرة بتأثيرها على الشباب والأطفال وامتناع جهة الإدارة، وهي الدولة عن إصدار تشريعات وقوانين تجرم وتمنع وقف هذه المواقع يمثل قرارا سلبيا تختص بنظره محاكم القضاء الإداري.

وأكد الحكم على إلزام رئيس الحكومة ووزراء الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والداخلية والإعلام، ورئيس الجهاز القومي لتنظيم الاتصالات، باتخاذ ما يلزم نحو حجب المواقع الإباحية.

وكانت الحكومة المصرية قد أعلنت من قبل أن سرعة الإنترنت في مصر لا تتحمل حجب المواقع الإباحية، مضيفا أن فكرة حجب المواقع يمكن تنفيذها ولكن ستؤثر على سرعة الإنترنت.

وقال المهندس هشام العلايلي، رئيس جهاز تنظيم الاتصالات، إن هناك جهات لها سلطة الرقابة والتصريح بمنع المواقع الإباحية على الإنترنت، لافتا أنه إذا وجد حكم قضائي أو قرار سياسي بحجب أو غلق موقع معين فإن جهاز الاتصالات سيقوم بهذا الحجب.

وأكد أنه يمكن اتخاذ إجراءات فنية بحجب المواقع الإباحية بعد صدور قرار سيادي أو قضائي وستكون نسبة حجب المواقع

ليبيا.. 11 قتيلا و36 جريحا في معارك بنغازي ضد الإرهاب

العربية نت/ أعلن ميلود الزوي المتحدث باسم قوات الصاعقة في بنغازي التابعة للجيش الوطني الليبي سقوط عشرة قتلى من قواته إضافة لمدني و36 جريحا خلال معارك الأمس الأربعاء بمنطقة الليثي ببنغازي.

وقال الزوي لـ«العربية نت» وقال إن قوات الصاعقة أطلقت يوم أمس عملية عسكرية بمنطقة الليثي أبرز معاقل الإرهاب بالمدينة، وأحرزت تقدما مشهودا من خلالها وتمكنت من محاصرة عناصر الإرهاب التي تتحدّ في الغالب من بيوت المدنيين حصونا لها، مؤكدا سقوط أعداد كبيرة من القتلى في صفوف الإرهابيين.

وبحسب مصادر محلية فإن الاشتباكات لا تزال جارية بالليثي ويوعطني مؤكدين أن الإرهابيين لا يزالون يتلقون الدعم البشري والعسكري من خلال طرق ملتوية عبر البحر أو البر تتمكن خلالها الميليشيات الراعية للإرهاب في طرابلس من إيصال الدعم إليهم في بنغازي.

وأضافت المصادر أن أهالي المدينة باتوا على يقين أن الإرهاب وإن تمت محاصرته في أحياء معينة، استعصى على الجيش القضاء عليه نهائيا بسبب صعوبة اقتحام الجيش للأحياء السكنية التي في الغالب لا يزال قلة من الأهالي لم يغادروها.